بلغت قيمته 36,9 مليون دينار

«الخرافي ناشيونال» تقدم أدنى عرض لبناء مجمع في الشدادية

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان شركة الخرافي ناشيونال قدمت ادنى العروض بواقع 36,9 مليون دينار، بشأن مناقصة عقد لبناء مجمع مركزي للمرافق في مشروع جامعة صباح السالم في منطقة الشدادية.

وأضافت المجلة أن هذا العرض اقل بنحو 1٪ عن العرض البالغة قيمته 37,2 مليون دينار المقدم من قبل تحالف شركة المقاولون العرب الكويتية مع شقيقتها المقاولون العرب المصرية. أما الشركات الأخرى التي شاركت في المناقصة فهي المكتب المحلي لشركة المقاولون المتحدون اليونانية والتي قدمت عرضا قيمته 37,3 مليون دينار، وشركة الهاني للانشاءات وبلغت قيمة العرض الذي قدمته 38,5 مليون دينار.

تجدر الإشارة إلى أن شركة الخرافي ناشيونال تقوم في الوقت الحاضر بتنفيذ أعمال في مشروع الجامعة بعد أن أرست وزارة التربية والتعليم العالي العام الماضي مناقصة على تحالف يضم شركة الخرافي وشركة ستيت كونستراكشن انجنيرنغ كوربوريشن الصينية، وبلغت قيمة ذلك العقد 140 مليون دينار تقوم بموجبه بإنشاء 13 مبنى اكاديميا مساندا وتبلغ مساحة البناء المقررة 213 ألف متر مربع، ومدة العقد المذكور 3 سنوات.

مشروع جامعة صباح السالم

لا يجوز للمؤسسين التصرف في أسهمهم إلا بعد سنتين ماليتين من قيد الشركة

«هيئة الأسواق» تعدّل 3 مواد باللائحة التنفيذية

أصدرت هيئة أسواق المال قرارا أمس بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية بقانون رقم 7 لسنة 2010، وجاء في القرار: تعدل المادة «4-8» من الفصل الثامن «تداول الأوراق المالية» للكتاب الحادي عشر «التعامل في الأوراق المالية» من اللائحة التنفيذية للقانون بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية وتعديلاته على النحو التالي: «لا يجوز للمؤسسين أن يتصرفوا في أسهمهم الا بعد مضي سنتين ماليتين على الأقل من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري ويستثنى من ذلك التصرف الذي يتم من احد المؤسسين او ورثته الى احد اقاربه حتى الدرجة الثانية أو الى مؤسس آخر، او من مدير التفليسة او الدولة أو إحدى المؤسسات أو الهيئات العامة الى الغير، ويقع باطلا كل تصرف مخالف، ويكون لكل ذي شأن ان يتمسك بهذا البطلان وتقضي المحكمة به من تلقاء نفسها.

لا يجوز للمساهمين التصرف في الأسهم إلا بعد صدور أول ميزانية

وان تعدل المادة «5-8» من الفصل الثامن «تداول الأوراق المالية» للكتاب الحادي عشر «التعامل في الأوراق المالية» من اللائحة التنفيذية للقانون لتصبح على النحو التالي: «لا يجوز للمساهمين التصرف في اسهمهم الا بعد ان تصدر الشركة أول ميزانية لها عن اثني عشر شهرا على الاقل، ويستثنى من ذلك التصرف الذي يتم من احد المساهمين أو ورثته الى احد اقاربه حتى الدرجة الثانية او الى مساهم آخر او من مدير التفليسة او الدولة او احدى المؤسسات او الهيئات العامة الى الغير.

ويقع باطلا كل تصرف يتم على خلاف ذلك ولكل ذي شأن ان يتمسك بهذا البطلان وتقضي المحكمة به من تلقاء نفسها. كما تعدل المادة «5-14» من الفصل الرابع عشر «أسهم الخزينة» للكتاب الحادي عشر «التعامل في الاوراق المالية» من اللائحة التنفيذية للقانون لتصبح على النحو التالي: «يجوز للشركة بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية رد القيمة الاسمية لبعض اسهمها للمساهمين وتؤخذ هذه القيمة من الارباح غير الموزعة والاحتياطي الاختياري للشركة. ويمنح اصحاب الاسهم المستهلكين اسهم تمتع يكون لها كل الحقوق المقررة للأسهم العادية، فيما عدا استرداد القيمة الاسمية عند تصفية الشركة». ولفتت الهيئة الى أنه على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

توقعات بارتفاعه إلى 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2016

«الوطني»: 5 مليارات ريال العجز المتوقع بعمان

خلص تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني الى ان التراجع المستمر في أسعار النفط قد أظهر ضعف الاقتصاد العماني، ومن المتوقع أن يواصل العجز المالي في عمان ارتفاعه خلال العام 2016 مع امتلاكها أعلى سعر تعادل بين دول مجلس التعاون الخليجي. وستتجنب السلطات في عمان القيام بأي خفض كبير للإنفاق على المدى القريب في محاولة للحفاظ على بيئة مالية داعمة، حيث ستتجه نحو التقليل من المصروفات الجارية وفقا لميزانيتها للعام 2016. وباستطاعة الحكومة العمانية تمويل العجز المالي على المدى القريب.

وبين التقرير ان البيانات الأولية تشير إلى أن العجز قد تجاوز فعلا هدفه المحدد في العام 2015، حيث تم تسجيل عجز مالي بواقع 4,1 مليارات ريال عماني حتى شهر نوفمبر 2015 مرتفعا بواقع 64٪ عن ميزانية العام 2015 البالغة 2,5 مليار ريال. ونتوقع أن يقترب العجز من 5 مليارات ريال أو 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015. كما نتوقع أن يرتفع العجز إلى 22٪ في العام 2016 بتأثير من تدني أسعار النفط، بينما سيبدأ بالتراجع في العام 2017 تماشيا مع خفض المصروفات وترشيد الإيرادات، بالإضافة إلى تعافي أسعار النفط بشكل بسيط وارتفاع انتاج الغاز.

واشار التقرير الى انخفاض التوقعات بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي لعمان للعام 2015 حتى العام 2017 إلى 3,5٪ و2,0٪ و2,5٪ على التوالي وذلك على خلفية تراجع القطاع غير النفطي. وقد أظهر التراجع في عدد السيارات الجديدة المسجلة بواقع 24٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2015 والتراجع المستمر في ثقة المستهلك الضعف الذي اعترى وتيرة الاستهلاك الأسري خلال العام 2015 ومن المحتمل ان يستمر حتى العام 2016. ومن الممكن أن ينتعش القطاع غير النفطي قليلا خلال العام 2017 في ظل زيادة النشاط التجاري بعد رفع العقوبات عن إيران وإرساء بعض عقود مشاريع التنمية.

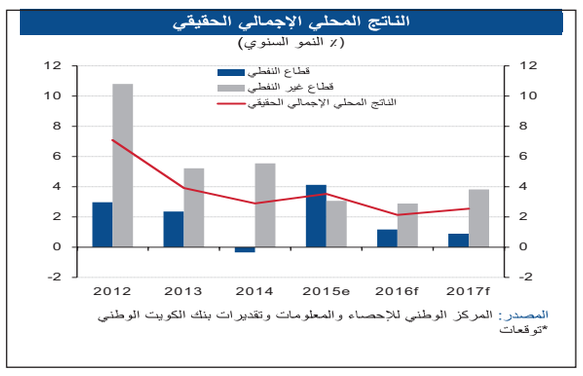

العجز تجاوز الهدف المحدد مرتفعاً بـ 64٪ حتى نوفمبر 2015

2,5٪ نمواً متوقعاً بالناتج المحلي الإجمالي في 2017 منخفضاً 1٪ عن 2015

ومع تراجع أسعار النفط وما يتطلبه الأمر من تنويع في الاقتصاد، تتطلع السلطات إلى الالتزام بخطتها لتنفيذ مشاريع التنمية. وتأمل عمان من خلال خطة التنمية الخمسية (2016-2020) زيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية تطوير القطاع اللوجيستي والتصنيع والسياحة من خلال قوانين استثمارية جديدة. وأكد التقرير انه باستطاعة عمان مواجهة العجز المالي والضغوطات التي تواجه ميزانيتها، إذ لايزال الدين الحكومي متدنيا نسبيا ويقدر بنحو 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 كما تتمتع الحكومة بتصنيف ائتماني جيد. ولفت التقرير الى تراجع المصروفات الجارية التي تشمل الرواتب والدعوم بواقع 4٪ خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام نتيجة خفض الدعوم بصورة رئيسية، وهو الأمر الذي يدل على صعوبة خفض المصروفات الشائعة كالرواتب والأجور والمدفوعات التحويلية. ولكن لاتزال الحكومة تعتزم خفض المصروفات الجارية بواقع 20٪ في العام 2016 ولاسيما فيما يخص الرواتب والدعوم.

وقال التقرير انه بالفعل، تم تخصيص أكثر من نصف الميزانية المحددة للخطة والتي تبلغ 41 مليون ريال عماني للقطاع الخاص، وسيتم تسهيل هذه العملية من خلال تقديم تشريعات جديدة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر وبرنامج الخصخصة وتطوير المشاريع الصغيرة إلى المتوسطة. لذا فمن المتوقع أن يظل الإنفاق على المشاريع قويا ومصدر دعم للنمو غير النفطي على المدى القريب. الضغوطات المالية تتسبب في ارتفاع العجز في ظل التوقعات بتجاوز العجز هدفه المحدد للعام 2015، من المحتمل ارتفاع الفجوة التمويلية لعمان بشكل أكبر في العام 2016 اثر تبدد الوفر الناتج عن بعض الاصلاحات المتوقع القيام بها نتيجة تراجع أسعار النفط. ولكن قد يتراجع العجز المالي في العام 2017 في ظل وجود توقعات بتعافي أسعار النفط.

وأوضح التقرير ان عمان رفعت من انتاجها النفطي في محاولة منها لمواجهة تراجع أسعار النفط، وهو ما أدى إلى بلوغ انتاجها مستويات تاريخية. وبالتالي فقد قمنا برفع توقعاتنا بشأن نمو القطاع النفطي إلى 4,1٪ للعام 2015، ونسبة معتدلة للعام 2016 عند 1,2٪ و0,9٪ للعام 2017.

اختفاء معدات شركة زميلة لـ «لوجستيك» و«الرابطة»

تقدمت شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل، الزميلة لكل من شركتي كي جي إل لوجستيك (LOGISTICS) ورابطة الكويت والخليج للنقل (KGL)، بطلب إثبات حالة بشأن اختفاء معدات خاصة بأحد عقود المناقصات.

وقالت «لوجستيك» و«الرابطة»، في بيانين منفصلين للبورصة أمس، إن الشركة الزميلة تقدمت بطلب إثبات الحالة إلى مخفر الشامية عن واقعة اختفاء المعدات من ميناء الشويخ.

وأضافت في البيان أنه وبعد سؤال المختصين عن الواقعة لدى مؤسسة الموانئ الكويتية تم إثبات الحالة في سجل البلاغات بتاريخ 11 مارس 2016.

إلزام «جي إف إتش» بسداد 2,14 مليون دولار لـ «كفيك»

قالت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك» إن غرفة البحرين لتسوية المنازعات أصدرت حكما يلزم (جي إف إتش) بسداد 2,14 مليون دولار للشركة أو ما يعادله بالدينار البحريني في تاريخ السداد.

وقالت «كفيك» في بيان للبورصة أمس، إن الحكم ألزم «جي إف إتش» بسداد فائدة بواقع 3٪ سنويا من 1 ديسمبر 2010 حتى السداد التام والمصاريف، ومبلغ 400 دينار بحريني أتعاب المحاماة. وبحسب بيان الشركة، قدرت الأتعاب النهائية للخبير المنتدب بذات مبلغ الأمانة المؤقتة، ورفضت الغرفة ما عدا ذلك من طلبات.

وأوضحت «كفيك» أنه لا يوجد أثر مالي حاليا، حيث سيتحقق هذا الأثر المالي عند التحصيل الفعلي للمبلغ.

«صانعو الحدث» تطلق نسخة الكويت

أطلقت مجلة «صانعو الحدث» المتخصصة في عالم الاقتصاد والمال والأعمال نسختها في الكويت، وتناولت مجموعة من القضايا والملفات الاقتصادية الملحة محليا وخليجيا، فناقشت في عدد فبراير 2016 موضوع العجز المالي في موازنة الدولة اثر التراجع الحاد الذي أصاب أسعار النفط، واستعرضت الحلول من وجهة نظر الاقتصاديين والمسؤولين والمحللين.

كما شمل العدد تحقيقا موسعا عن السوق العقاري الكويتي ناقش تداعيات تراجع النفط على أسعار العقار والقطاع بشكل عام، وكان في العدد لقاء خاص مع الرئيس التنفيذي لشركة «الافكو» تحدث خلاله عن التطورات الحالية والتطلعات المستقبلية لقطاع الطيران في المنطقة. أما في فقرة سيدات الاعمال، فتحدثت مديرة مديري العمليات لشركة اسيكو للصناعات غصون الخالد عن دور المرأة في القيادة في مجال الاعمال وتجربتها الشخصية.

وفي عددها لشهر مارس 2016، بحثت «صانعو الحدث» التي تحتل المركز الأول في الإمارات من ضمن مجلات الاقتصاد والأعمال، في اثر السوشيال ميديا على أعمال الشركات وكيفية الاستفادة منها لتعظيم الايرادات والوصول الى شريحة الشباب.

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State of Kuwait دولة الكويت

هيئة أسواق المال تنظم منتدى:

حوكمة الشركات "أهميتها، متطلباتها، آفاقها المستقبلية"

تعلن هيئة أسواق المال عن إقامة منتدى عن حوكمة الشركات في العشرين من شهر مارس الحالي في قاعة الكريستال في فندق الشيراتون بحضور نخبة من خبراء حوكمة الشركات المحليين والإقليميين والدوليين.

ويأتي هذا المنتدى الذي تستمر فعالياته لمدة يوم واحد، في إطار توجهات هيئة أسواق المال لاستكمال استعداداتها لوضع قواعدها الخاصة بحوكمة الشركات موضع التطبيق في الثلاثين من شهر يونيو القادم.

يتناول المنتدى عبر جلساته الخمس استعراضاً لأهمية حوكمة الشركات ومتطلبات نجاح تطبيقها وكذلك آفاقها المستقبلية، كما يعرض أهم التجارب الإقليمية والدولية الرائدة، وذلك وفق البرنامج التالي:

التوقيت	الموضوع	المحاضر
9:15 – 9:00	الإفتتاح	
10:15 – 9:15	الجلسة الأولى: استعراض تجارب إقليمية ودولية ناجحة لحوكمة الشركات.	السيد حامد البوسعيدي/ سلطنة عمان
11:15 – 10:15	الجلسة الثانية: الإطار العام لحوكمة الشركات، واقعها وآفاق تطبيقاتها المستقبلية.	د. سردار رامامورتي/ الولايات المتحدة الامريكية
12:30 – 11:30	الجلسة الثالثة: حوكمة الشركات: متطلبات وآليات تطبيقها (التشريعية والرقابية).	د. محمد الوسمي/ دولة الكويت
1:30 – 12:30	الجلسة الرابعة: فاعلية مجلس الإدارة.	الوليد السناني/ المملكة العربية السعودية
2:30 – 1:30	الجلسة الخامسة: أساليب وأسس التوعية بحوكمة الشركات "تجربة الامارات العربية المتحدة".	رامي النسور/ الامارات العربية المتحدة

وتجدر الإشارة إلى أن الدعوة لحضور هذا المنتدى عامة من خلال التسجيل عبر الموقع الالكتروني للهيئة.

تويتر @cma_kwt
موقع هيئة أسواق المال www.cma.gov.kw
موقع سوق الكويت للأوراق المالية www.kuwaitse.com

شركة إدارة المرافق العمومية
«ش.م.ك. مقفله»

تعلن عن حاجتها لشغل الوظيفة التالية

	الوظيفة	الشروط المطلوبة
1	سكرتيرة تنفيذيه عدد 1	1. حاصل على شهادة ثانوية عامة كحد أدنى. 2. حاصل على شهادات في مجال السكرتارية. 3. خبرة لا تقل عن 10 سنوات في مهام السكرتاريه التنفيذيه والشؤون المالية والموارد البشرية. 4. إتقان اللغة الإنجليزيه محادثه وكتابه. 5. إجادة إستخدام تطبيقات الحاسب الآلي.

للإستفسار يرجى الإتصال على هاتف رقم 1822222 داخلي: 505 - 506

المهام الوظيفيه:
- الإعداد والتنسيق لإجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة، وصياغة محاضر الإجتماعات وكافة المراسلات والتقارير الخاصة بأعمال مجلس الإدارة.
- القيام بمهام إدارة مكتب رئيس مجلس الإدارة والتنسيق مع اعضاء المجلس.
- إنجاز الأعمال الإدارية لمستشاري الشركة المعينين من قبل مجلس الإدارة ومتابعة متطلباتهم الإدارية والمالية والقانونية والتنسيق مع الإدارة التنفيذية بالشركة.
- تجهيز التقارير الشهرية وتقارير المتابعة المتعلقة بأعمال مجلس الإدارة واللجان التابعة.

- على المتقدمين المستوفين للشروط أعلاه تقديم طلباتهم والحضور شخصياً إلى العنوان المذكور أدناه بين الساعة 8.30 حتى 1:30 وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان.
القبله - شارع المعري المتفرع من شارع الخليج العربي - مقابل مكتبة الكويت الوطنية والمدرسة القبلية من الناحية الشرقية - مبنى مواقف الأحمدية - الدور الرابع.
مصطحبين معهم ما يلي: علماً بأن المستندات غير قابلة للرد:
1. أصل المؤهل العلمي وصورة عنه 2. صورة عن البطاقة المدنية - صور من شهادات الخبرة والدورات المجتازة إن وجدت 3. صورة شخصية - صورة عن شهادة الجنسية وشهادة الميلاد (للكويتيين).

ملاحظة: سوف تستبعد الطلبات غير المستوفية الشروط وسيخضع المتقدمين الذين يقع عليهم الإختيار لإختبار ومقابلات وفي حال وقوع الإختيار على أكثر من مرشح تكون المفاضلة كما يلي:
- التقدير العام الأعلى للمؤهل
- الأقدم في الحصول على المؤهل
- يقدم المتزوج على الأعزب
- الأكبر سناً
- يقدم الكويتي على غير الكويتي

ملاحظة: نعتذر عن قبول طلبات المتقاعدين